

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وقيل طهارته باقية قبل البرء واختار الشيخ تقي الدين بقاءها قبل البرء وبعده كإزالة الشعر .

ومنها خروج القدم أو بعضه إلى ساق الخف كخلعه على الصحيح من المذهب وعنه لا وعنه لا إن خرج بعضه قاله في الفروع وقال بن تميم تبعاً للمجد وإن أخرج قدمه أو بعضه إلى ساق الخف بحيث لا يمكن المشي عليه فهو كالخلع نص عليه وعنه إن جاوز العقب حد موضع الغسل أثر ودونه لا يؤثر وعنه إن خرج القدم إلى ساق الخفين لا يؤثر قال وحكى بعضهم في خروج بعض القدم إلى ساق الخف روايتين من غير تقييد .

ومنها لو رفع العمامة يسيراً لم يضر ذكره المصنف قال أحمد إذا زالت عن رأسه فلا بأس إذا لم يفحش قال بن عقيل وغيره إذا لم يرفعها بالكلية لأنه معتاد وظاهر المستوعب تبطل بظهور شيء من رأسه فإنه قال وإذا ظهر بالكلية بعض رأسه أو قدمه بطلت وقال في مكان آخر فإن أدخل يده تحت الحائل ليحك رأسه ولم يظهر شيء من الرأس لم تبطل الطهارة .
ومنها لو نقص جميع العمامة بطل وضوءه وإن نقص منها كورا أو كورين وقيل أو حنكها ففيه روايتان وأطلقهما في الفروع وابن عبيدان والمستوعب ومجمع البحرين وابن تميم إحداهما يبطل وهو الصحيح اختاره المجد في شرحه وابن عبد القوي ومجمع البحرين وقدمه في الرعايتين والحاويين قال في الكبرى ولو انتقص بعض عمامته وفحش وقيل ولو كورا تبطل والثانية لا تبطل .

قلت وهو أولى وقدمها بن رزين في شرحه وقال القاضي لو انتقص منها كور واحد بطلت .
فائدتان .

إحداهما لو نزع خفا فوقانيا كان قد مسحه فالصحيح من المذهب